هيئة مكافحة الفساد تفضح تورطا سعوديا في تبديد حقوق الحجاج

وأكدت الهيئة في تقريرها أن التلاعب في توزيع الحصص بين "الحج الخاص" و"الحج العادي" تم بالمخالفة الصريحة للقوانين المنظمة، ما تسبب في خسائر اقتصادية فادحة تجاوزت تريليون روبية إندونيسية. وأوضحت التحقيقات أن هذا الخلل المتعمد يهدف إلى تفضيل الفئات الميسورة وأصحاب النفوذ على حساب الحجاج العاديين الذين ينتظرون دورهم لسنوات، في تكريس لسياسة تسليع الشعائر الدينية التي تنتهجها الرياض.

وكشف التحقيق الإندونيسي عن تفاصيل مريبة تتعلق بالاجتماعات مع المسؤولين السعوديين حيث لم يتم التطرق بشكل شفاف لآلية إضافة الحصص، رغم تقديم المملكة لـ 20 ألف حصة إضافية.

هذه "المنح" السعودية تحيط بها شبهات استغلال سياسي وتجاري غير قانوني، بعيدا عن الرقابة والشفافية، مما يفتح الباب واسعا أمام الفساد الإداري والمالي الذي ينهش حقوق الحجاج.

المسؤولية السعودية عن الفساد وتضع هذه القضية النظام السعودي أمام مسؤولية مباشرة عن غياب النزاهة في إدارة موسم الحج، حيث يتم استخدام "الحصص الإضافية" كأدوات للتربح والابتزاز السياسي بدل توظيفها لخدمة المسلمين.